مجتمع

حرائق غابات في ثلاثة أقاليم تركية

يكافح رجال الإطفاء لاحتواء حرائق غابات مستعرة في ثلاثة أقاليم بشمال غربي تركيا، بمشاركة 14 طائرة و265 مركبة برية، إلى جانب نحو 1400 من العاملين في قطاع الغابات. واندلعت النيران في منطقة إيجيابات بإقليم جاناكلي، ومنطقة جوينوك بإقليم بولو، ومنطقة جورديس بإقليم مانيسا. وأظهرت لقطات من الحرائق الثلاثة ألسنة اللهب تلتهم مساحات شاسعة من الأراضي مع تصاعد الدخان الأسود فوق الغابات والمدن. وقال مسؤولون محليون إن المناطق السكنية القريبة ليست معرضة للخطر بسبب نيران الحرائق. (رويترز)

أمطار وفيضانات اليمن تخلّف 98 قتيلاً

أعلنت المسؤولة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا» ليزا دوتن مصرع 98 شخصاً وإصابة 600 آخرين، من جراء الفيضانات في اليمن منذ مطلع عام 2024. وقالت دوتن في إحاطة أمام مجلس الأمن الدولي، مساء الخميس الماضي، إن «الأمطار الغزيرة والفيضانات ضربت عدة محافظات، ما أدى إلى تأثر حوالي 695 ألف أسرة بشكل مباشر». وأفادت بأن «الشركاء الإنسانيين قدموا مساعدات فورية منقذة للحياة، لكن الافتقار إلى التمويل الكافي لا يزال يقوض جهود معالجة الاحتياجات الحرجة في أنحاء اليمن». (الأناضول)

أطفال غزة غير قادرين على النوم

حذّرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» من أن الكثير من أطفال قطاع غزة باتوا غير قادرين على النوم، أو عيش طفولتهم بهدوء لهول ما رأوه خلال العدوان الإسرائيلي المتواصل، معربة عن خشيتها على مستقبل هؤلاء الأطفال إذا استمرت الحرب أكثر من ذلك. وقال مسؤول الإعلام لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمنظمة، سليم عويس، إنه أجرى زيارة إلى قطاع غزة، الأسبوع الماضي، شملت مدينتي دير البلح وخانيونس ومناطق في الشمال. وطالب المجتمع الدولي بالتدخل لوقف الحرب، وإعادة المستقبل لهؤلاء الأطفال. وأكد عويس أن ما تنقله وسائل الإعلام عن هذه البقعة من العالم «ليست سوى جزء صغير من الواقع. عمق الدمار والألم والنزوح هناك هائل للغاية. عندما تكون في غزة ستشعر بالوضع المزري، حيث يمكن للمرء مشاهدة شوارع كاملة مدمرة، ومناطق هجرها جميع سكانها. يمكنك هناك أن تشعر بآلام الأطفال؛ فالوضع خطير، والأمر بات لا يُطاق بالنسبة للعديد من العائلات». وحذر من وجود نقص في كل متطلبات الحياة، ومن بينها الاحتياجات الأساسية. وقال إن «كل شيء مفقود تقريباً في غزة؛ فهناك نقص في المياه والغذاء ومواد النظافة والإمدادات الطبية والأدوية. وصول المساعدات الإنسانية محدود للغاية، ولا يُسمح بعبور سوى كميات قليلة من المساعدات من الجانب الإسرائيلي، فيما لا يزال معبر رفح البري مغلقاً منذ 7 مايو/ أيار الماضي». (الأناضول)

أطفال ناجون من قصف على مخيم البريج (أشرف أبو عمرة/ الأناضول)

مدارس الأردن: نقص في الكتب والمعلمين

عمّان ـ **أنور الزيادات**

تعود عجلة التعليم في الأردن إلى الدوران، وينطلق الفصل الأول الأحد 18 أغسطس/ آب، بحسب التقويم المدرسي الحكومي للعام الدراسي 2024 -2025. أما الفصل الأول في المدارس الخاصة فيبدأ في الأول من سبتمبر/ أيلول المقبل.

تقول غُلا موسى، وهي أم لتلميذين وتلميذتين في المدارس الحكومية لـ«العربي الجديد»: «من المهم أن يعود التلاميذ إلى المدارس مع توفير كل الكتب ومعالجة النقص في المدرسين، علماً أن الأعوام السابقة شهدت عدم اكتمال الهيئة التدريسية إلا بعد أسبوعين أو ثلاثة أسابيع من بدء العام الدراسي. تراجع المستوى التعليمي للطلاب في السنوات الأخيرة، إثر تفشي جائحة كورونا، وعلى وزارة التربية أن تعيد التقييم، وألا تهدر أيام الدراسة بسبب نقص المعلمين أو عدم توفر الكتب، أو الاستمرار في صيانة المدارس».

وترى موسى أن «القائمين على العملية التعليمية يجب أن يراعوا التطورات التي تحدث في حياة الطلاب، وأهمها أن أجهزة الهواتف تسرق الكثير من وقت الطلاب واهتماماتهم، وأن تعمل وزارة التربية مع الأهالي لتجاوز هذه المعضلة، ومحاولة توظيف التطوّر التكنولوجي في ترغيب التلاميذ بالمناهج، وتعزيز حبهم للدراسة والتزامهم بها». ويقول علي العبادي، وهو أب لتلميذين وتلميذة في مدرسة حكومية، لـ«العربي الجديد»: «نتمنى مع بداية العام الدراسي أن ترتقي استعدادات وزارة التربية، وتوفر جميع الكتب المدرسية، وتعيّن المعلمين في كل المواد. معاناة أطفالنا في مدارس الذكور كبيرة، إذ نشعر بتراجع مستواهم التعليمي في السنوات الأخيرة، لذا نطالب الحكومة بأن تضع خططاً حقيقية لتحسين المستوى الدراسي للتلاميذ، علماً أن الحكومة لم تراع موعد بدء العام الدراسي، فالانتخابات ستجرى بعد فترة قريبة، ما يؤثر سلباً على استعداد التلاميذ وأهاليهم للعام الدراسي الجديد».

يضيف: «لا نريد فقط أن يستعرض المسؤولون عبر تنفيذ زيارات للمدارس، فالأهم توفير ما يحتاجه التلاميذ من كتب ومعلمين في كافة التخصصات، وأيضاً الاهتمام بالأجواء المدرسية كي لا تكون أجواءً طاردة للتلاميذ. ومن المهم التدقيق في غياب التلاميذ، إذ نجد أحياناً تسرّب بعضهم إلى الشوارع مع انتهاء الحصة الثالثة».

تقول المتخصّصة في أصول التربية هبة أبو حليمة لـ«العربي الجديد»: «المطلوب من الجميع تسهيل عودة التلاميذ إلى المدارس، وتعزيز التزامهم بالدراسة بعد العطلة الطويلة». وتدعو الأهل إلى محاورة الأبناء والتحدث معهم مع بداية العام الجديد، من أجل تحديد أهداف يفترض تحقيقها في العام الدراسي الجديد، خاصة أن الارتقاء من صف إلى آخر يترافق مع التعرف على أصدقاء جدد، والاعتياد على مستوى أكاديمي أعلى. وترى أن «الانتظام في الروتين المدرسي أمر غير سهل للتلاميذ وأولياء الأمور، فالتلميذ يعود من الراحة والاستجمام لينتظم في الدراسة، والأهم هو الانتظام بجدول للنوم بدلاً من السهر ساعات طويلة على غرار ما يحصل خلال العطلة. أيضاً يجب أن توفر إدارات المدارس بيئة آمنة لاستقبال الطلاب، وأهمها استكمال كوادر التدريس في جميع التخصصات، ووضع خطة بديلة لتعويض أي نقص بين المعلمين والمعلمات».

وترى أبو حليمة أن نقص المدرسين والمدرسات يُربك الأوساط التربوية وينعكس على الواقع التعليمي، فغالبية المدارس تعاني، خصوصاً مع بداية العام الدراسي، من عدم توفير عدد كافٍ من المعلمين في تخصصات أساسية ورئيسية، ما ينعكس سلباً على كل العام الدراسي باعتبار أن تواريخ معينة تحدد انتهاء المنهاج الدراسي، في حين يؤثر تسريع إنهاء المنهاج على فهم واستيعاب المواد الدراسية».

وتشدد على «ضرورة أن يكون المعلم مؤهلاً ويملك القدرة المعرفية والمهارة لإعطاء التلميذ ما يحتاجه من معلومات، والاضطلاع في الوقت ذاته بدوره في أن يكون مربياً قريباً من التلميذ».

وفي شأن تأخر توفير الكتب مع بداية العام الدراسي لبعض المناهج، تشير إلى «ضرورة تأمين وزارة التربية والتعليم جميع الكتب للطلاب كي لا تتكرر المشكلة سنوياً مع بدء العام الدراسي، فتأخير توفير الكتب يعرقل اندماج التلاميذ في الدراسة، ويهدر الكثير من الوقت عليهم، بينما أداء المعلم يعتمد على كفاءته، وعطاءه يرتبط بالرقابة وضميره المهني».

2,3 مليون تلميذ

يقدّر إجمالي عدد تلاميذ الأردن بـ2,3 مليون في مختلف مراحل الدراسة، منهم 1,6 مليون في مدارس حكومية. وتترافق العودة إلى المدارس عادة مع نقص في الكتب المدرسية، وعدم اكتمال الهيئة التدريسية، في حين يعاني الاهالي لتجهيز الملابس المدرسية، والقرطاسية، وتوفير كلفة المواصلات، وكلها امور مكلفة.

تحقيق

بدأ تسجيل الكثير من الوفيات بين الجرحى والمرضى بقطاع غزة في أعقاب إغلاق الاحتلال الإسرائيلي معبر رفح البري، ثم خروج المعبر عن الخدمة، ومنع الآلاف من السفر للعلاج في الخارج

فواجع غزة

ألف وفية في 100 يوم بانتظار السفر للعلاج

غالبية جرحى المجازر الإسرائيلية من الأطفال (أشرف أبو عمرة/الأناضول)

غزة ـ **أمجد ياغي**

استشهد أكثر من ألف جريح ومريض، من بينهم أكثر من 400 طفل، خلال المائة يوم الأخيرة بسبب منع قوات الاحتلال الإسرائيلي سفرهم للعلاج في الخارج، ضمن 25 ألف مريض وجريح ينتظرون قراراً سياسياً بإعادة فتح معبر رفح البري. من بين الشهداء جرحى كانت إصاباتهم خطيرة، وآخرون من كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة، الذين لم تحتمل أجسادهم الانتظار في ظل محدودية العلاج وقطاع طبي منهار تماماً في غزة. وجرت محاولات حثيثة من منظمات طبية دولية لإخراج بعض الجرحى والمرضى للعلاج، لكن الاحتلال لم يسمح سوى بخروج بضعة عشرات من الأطفال، خصوصاً المصابين بالسرطان والفشل الكلوي، وجرى ذلك من خلال معبر كرم أبو سالم، وبالتنسيق مع الصليب الأحمر. من بين 25 ألفاً من المرضى والجرحى يوجد سبعة آلاف في حالة خطيرة، وهم بحاجة إلى عمليات جراحية معقدة، أو بحاجة إلى ساعات متواصلة من الرعاية الحثيثة، وهو ما لا يمكن تنفيذه داخل قطاع غزة، فالغالبية العظمى من المستشفيات خرجت عن الخدمة، ولا يمكن توفير متابعة علاجية مكثفة، ولا علاج طبيعي، كما لا يتوقع أن يكون ذلك ممكناً لأشهر عدة بعد انتهاء العدوان.

استشهد الطفل عائد مصلح (9 سنوات) في العاشر من أغسطس/آب الماضي، بعد أن صمد أكثر من شهر، حاولت خلاله الطواقم الطبية استخدام كل المقومات المتاحة لرعايته بعد إجرائه عمليتين جراحيتين في البطن، كانت إحداهما معقدة، قبل أن يقرر الأطباء حاجته إلى عملية جراحية ثالثة في الأعصاب، وضرورة تحويله إلى الخارج لأنها عملية كبيرة، وتحتاج إلى متابعة طبية لاحقة، وقطاع غزة لن يكون مناسباً للحفاظ على حياته.

أصيب الطفل عائد في قصف على مخيم النصيرات في 20 يونيو/حزيران الماضي، وكان والده حمزة مصلح (40 سنة) مضطراً للبحث عن الأدوية في صيدليات خارجية حال توفرت، بينما كان ابنه غائباً عن الوعي لأكثر من شهر.

يقول حمزة لـ«العربي الجديد»: «كنت أتتبع أخبار الهدنة، وأتمسك بأي أمل حتى لو كان بعيداً، وقد عجز الأطباء عن تأمين عدد كبير من الأدوية، والعديد منها كانت مخصصة لحالات الطوارئ وغرف العمليات، ثم عجزت الطواقم الطبية عن تقديم المزيد له، وأخبروني أنه بانتظار معجزة. فارقَ عائد الحياة وهو في حضني، وبكيت عليه بحرقة».

يضيف: «استشهد خمسة أطفال بنفس الطريقة خلال ثلاثة أيام في المستشفى، وجميعهم كانوا بحاجة للعلاج في الخارج. ابني صارع طويلاً من أجل الحياة. كان يحلم أن يصبح لاعب كرة قدم، حتى لو كان هذا صعباً في قطاع غزة، لكنه كان يحلم، وقد ماتت أحلامه معه لعدم إمكانية توفير أبسط حق من حقوق الإنسانية، وهو العلاج. لماذا لا تنزل الطائرات التي تلقي المساعدات من السماء إلى الأرض وتأخذ الأطفال الجرحى لعلاجهم في الخارج؟ لماذا نتعرض لحرب إبادة جماعية والعالم كله صامت؟ من بعد وفاة طفلي لن أصدق أحداً ممن يتحدثون عن حقوق الإنسان، فهي كذبة كبيرة».

يتذكر مصلح معاناة عدد من أفراد عائلته في فترة الحصار على قطاع غزة، حين توفيت عمته التي كانت تنتظر فتح معبر رفح في عام 2015، كي تسافر للعلاج بمصر، في وقت كان فيه المعبر لا يفتح إلا أياماً محدودة في العام، وكان عدد آخر من جيرانه وأفراد عائلته قد تلقوا رفضاً للعلاج في الخارج من الجانب الإسرائيلي، بعد أن تقدموا بطلب للمغادرة عبر معبر إيرز شمالي القطاع للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية.

بدوره، يترقب شادي ياسين (30 سنة) الاتفاق على هدنة إنسانية قريباً حتى يسافر جرحى العدوان للعلاج، ومن بينهم والدته المصابة بكسر في الحوض، وهي بحاجة إلى زراعة حوض، وعمليات جراحية في البطن بعد أن خسرت أكثر من 20 كيلوغراماً من وزنها، وتتلقى الأم (58 سنة) العلاج في مستشفى شهداء الأقصى، لكن الإمكانيات محدودة للغاية، ما يزيد قلق العائلة.

يقول ياسين لـ«العربي الجديد»: «نحن من سكان المناطق الشرقية لمدينة غزة، تعرضت والدتي لإصابة خطيرة، في البداية اعتقدنا أنها استشهدت، لكنني شعرت بنبضات قلبها، فصرخت قائلاً إنها لا تزال على قيد الحياة. أجريت لها عمليات جراحية عديدة، وهي لا تزال قوية، فهي أم أيتام، وحتى اللحظة أتمسك بالأمل في أن تتوقف الحرب، وأتمكن من علاج والدتي».

ويعيش سكان شمالي القطاع، وخصوصاً المرضى والجرحى منهم، معاناة كبيرة مستمرة نتيجة الحصار المشدد، وفي حال تفاقم الإصابة أو المرض لا تملك الطواقم الطبية القدرة على نقلهم إلى المنطقة الجنوبية، فهم يحتاجون إلى سيارات إسعاف غير متوفرة، كما يحتاجون إلى طريق آمن، بينما لا يمكن ضمان عدم تعرضهم للقصف الإسرائيلي، وعليه تنتظر الجهات الطبية في المنطقة الشمالية التنسيق مع جهات طبية دولية، وتلك تنتظر رداً من الصليب الأحمر الذي ينسق مع جيش الاحتلال الإسرائيلي لنقل المرضى والجرحى. لكن حتى بعد التمكن من الحصول على موافقات لنقلهم، يتم إيقاف الجرحى والمرضى لساعات على حاجز نتساريم، ويجري التدقيق في هوياتهم، قبل السماح لهم بدخول المنطقة الجنوبية، بعدها تبدأ مرحلة صعبة أخرى، فأعداد الطواقم الطبية محدودة، رغم أنهم أكثر عدداً من الموجودين في المنطقة الشمالية، لكنهم منشغلون بسبب الاكتظاظ الكبير الحاصل في المنطقة، ويستقبل المستشفى أو المركز الطبي أو حتى المستشفى الميداني المئات يومياً.

يتلقى محمود الخواجة العلاج في مستشفى ميداني بمنطقة المواصي غربي مدينة خانيونس، منذ نقله نتيجة إصابة خطيرة تعرض لها في المنطقة الشمالية خلال شهر يوليو/تموز الماضي، وأقر الطاقم الطبي أنه بحاجة إلى العلاج في الخارج، ولإجراء عملية جراحية في الظهر.

يقول الخواجة لـ«العربي الجديد»: «مع ارتفاع درجات الحرارة، أشعر بآلام كبيرة، وإصابتي تستلزم عدة عمليات جراحية، أعجز أحياناً عن الكلام، وأنتظر فتح المعبر أو الموت، أيهما أقرب، فنحن أحياء ميتون».

ويقول طبيب الأعصاب محمد الشيخ لـ«العربي الجديد»، إن «أعداد الوفيات بين المنتظرين للعلاج في الخارج تتزايد، وقسم منهم جرحى بحاجة لتدخلات طبية كبيرة، بينما الإمكانيات محدودة في قطاع غزة، وعدد كبير من المنتظرين لا يمكنهم الصمود سوى يوم أو يومين على الأكثر، ومعظمهم يدخل مرحلة عمليات الطوارئ، وبحاجة إلى نقل وحدات دم، أو أجهزة تنفس اصطناعي، والكثير من الإصابات خطرة بسبب أنواع الأسلحة الفتاكة المستخدمة ضد المدنيين». ويوضح الشيخ أن «العديد من الشهداء كانوا بحاجة لعمليات معقدة في الجهاز الهضمي وفي الأوردة وفي الرأس، وهي عمليات بحاجة إلى ساعات متصلة، ومن المستحيل إجراؤها في المستشفيات الميدانية، لأنها بحاجة إلى مستشفيات حقيقية حتى لا يكون المريض عرضة للبكتيريا والحرارة، بينما لم يعد متاحاً سوى مستشفى شهداء الأقصى. في قطاع غزة حاليا سبع غرف عمليات فقط، وهي مخصصة لحالات الطوارئ القصوى».

ويوضح: «كانت نسبة الأطفال من بين شهداء انتظار العلاج في الخارج نحو 40%، وجميعهم لم يكن بوسعهم الانتظار، وكان ينبغي نقلهم فوراً للعلاج، إلى جانب مرضى مزمنين من بينهم مرضى بالسرطان والفشل الكلوي. المشكلة الأكبر تتمثل في الأعداد المتزايدة مع تكرار المجازر على مناطق تجمع النازحين».

وأكد مدير المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، إسماعيل الثوابتة، أن الاحتلال يمعن في منع المرضى من السفر للعلاج في الخارج، ورغم تواصل المؤسسات الدولية مع الجانب الإسرائيلي، ومحاولة الضغط عليه للسماح للمرضى والمصابين بالعلاج، إلا أنه قرر تطبيق سياسة العقاب الجماعي عليهم، ومع استمرار العدوان تتزايد أعداد من يحتاجون إلى السفر للعلاج في الخارج من أجل إنقاذ حياتهم. يضيف الثوابتة لـ«العربي الجديد»: «الاحتلال دمر المنظومة الصحية، ويواصل على مدار أكثر من 100 يوم منع دخول كل المستلزمات الطبية، ومن بينها أدوية الطوارئ وعلاجات الأطفال الرضع، وكميات كبيرة منها موجودة في الجانب المصري من معبر رفح، ولا يسمح لها بالدخول، كما منع إدخال شاحنات المساعدات إلى القطاع، والكثير منها تعفنت في الانتظار».

> الغالبية العظمى من مستشفيات قطاع غزة خرجت عن الخدمة

> يضم قطاع غزة حالياً 7 غرف عمليات وجميعها مخصصة للطوارئ

25,000
العدد التقديري للمرضى والجرحى الذين ينتظرون الموافقة على سفرهم للعلاج خارج قطاع غزة.

«الاستيطان الزراعي»... أسلوب جديد لسرقة الأرض

يعمد الاحتلال خلال السنوات الأخيرة إلى الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين من دون وجود مخططات معلنة حول المكان المستولى عليه، واستغلال أي ظرف بوابةً للإجراءات الاستيطانية

رام الله ـ **مالك نبيل**

استحدث الاحتلال الإسرائيلي في السنوات الأخيرة أشكالاً جديدة من الاستيطان، أحدثها ما يعرف بـ«الاستيطان الرعوي»، أو الاستيلاء على الأراضي بحجّة «أملاك الدولة» أو أوامر الاستملاك، ثم برز أسلوب استيطاني جديد يعرف بـ«الاستيطان الزراعي» وتحديداً كروم العنب.

ويعد الاستيطان الرعوي أحد أبرز الأساليب، إذ استولى المستوطنون الرعاة على أكثر من 300 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية، ما يقدر بنحو 10% من مساحتها، قبل أن ينتقل الاحتلال إلى مرحلة الاستيطان الزراعي عبر بوابة الاستيطان الرعوي، وكلّ هذا على حساب المزارع الفلسطيني وأملاكه.

في محافظة الخليل، استولى الاحتلال خلال السنوات الخمس الماضية على نحو 800 دونم لاستخدامها في الاستيطان الزراعي المتمثل بزراعة كروم العنب. ويقول الباحث في مركز أبحاث الأراضي راجح التلاحمة لـ«العربي الجديد»: «تقوم فكرة الاستيطان الزراعي على زراعة النباتات الفلسطينية الأصيلة على الأراضي الرعوية الخالية من الأشجار، والتي يسيطر عليها الاحتلال ويقدمها للجماعات الاستيطانية، والتركيز في الخليل على العنب لما يحمله من انعكاس للهوية الثقافية الزراعية للمحافظة».

يضيف التلاحمة: «مناطق الاستيطان الزراعي الرعوي بالخليل تتركز في جنوب شرق مدينة يطا، بمنطقة عين البيضاء، حيث استولى الاحتلال على نحو 150 دونماً، وسلّمها لمستوطنين زرعوها عنباً، وكذلك جنوب بلدة السموع، حيث زرعوا نحو 40 دونماً، وفي شرق بلدتي الشيوخ وسعير، زرع مستوطنو مستوطنة أسفير قرابة 200 دونم من العنب، إضافة إلى المناطق الغربية في المحافظة عند منطقتي خلّة طه وأم حذوى قرب مستوطنة نيجهوت، حيث يعمل الاحتلال على إكمال زراعة 300 دونم من العنب، وذلك كله على حساب أراضي الفلسطينيين التي تم الاستيلاء عليها».

يتابع: «اللافت في المناطق المذكورة أنها تتركز على أطراف المحافظة، ما يوحي للعابر أنها مناطق إسرائيلية، وذلك في سياق تنفيذ الاستيطان الإحلالي عبر إحلال المستوطنين بدلاً من الفلسطينيين، ثم زراعة البؤر الاستيطانية، وذلك كلّه ضمن ممارسات الغزو الزراعي الذي يقوم به الاحتلال بهدف نقل الصراع بعيدا عن الأرض والأحقية بها، إلى الصراع فيما هو عليها، وسعي الاحتلال ليصبح الصراع حول كون المنتج الزراعي فلسطينياً أم إسرائيلياً». ولا يمكن فصل التخفيضات الإسرائيلية لكمّيات المياه التي تزود بها الخليل، والتي وصلت إلى نحو 40% قبل نحو شهرين، عن سياق الجهود الاستيطانية الزراعية، إذ تنتقل حصّة المزارع الفلسطيني للمستوطن الإسرائيلي.

ويوضح التلاحمة أن «الاحتلال ينتهج أساليب أخرى في تعزيز الاستيطان الزراعي؛ بهدف تغيير صفة الاستخدام الفلسطيني للأراضي، ومنها التعامل مع البؤر الاستيطانية الزراعية على أنها مستوطنات قائمة ومشروعة، وحظر الاقتراب منها، ومنع الفلسطيني من الوصول إليها، ووضع أبراج مراقبة حولها، والعمل على تدمير كلّ المقوّمات الزراعية الفلسطينية، مثل آبار المياه، وملاحقة أصحابها، ودعم المستوطنين في إفلات أغنامهم على أراضي الفلسطينيين الزراعية، حتى تطور الاستيطان الرعوي من رعي الأغنام والمواشي، إلى رعي الأبقار». لا يتوقف هذا النوع من الاستيطان على محافظة الخليل، إذ ينشط في مناطق شمالي الضفة الغربية، حيث يُستخدم في سياق تجاري واقتصادي، كما في مستوطنة «بسجوت» الواقعة شمال مدينتي رام الله والبيرة، والتي تتركّز فيها زراعة الأشجار الفلسطينية الأصيلة، بما فيها كروم العنب وأشجار الزيتون، واستخراج النبيذ والزيت، وتصديرهما للخارج، بما فيها إلى دول عربية.

ويقول مدير دائرة الوسط في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية صلاح الخواجا لـ«العربي الجديد»: «مشهد الاستيطان الزراعي في الخليل تكرر سابقاً في مناطق الأغوار المشهورة بزراعة العنب، وذلك بدعم لا محدود من الجمعيات الاستيطانية النشطة في الضفة، وعددها 63 جمعية، من أبرزها جمعية رحليم والصندوق القومي اليهودي الذي يدعم المشاريع الاستيطانية الزراعية، لا سيما في المحميات الطبيعية التي يحولها الاحتلال بدعم الصندوق إلى كيبوتسات (مستوطنات) زراعية».

ويضيف الخواجا: «هدف الاستيطان الزراعي هو ضمّ المزيد من الأرض الفلسطينية، بأقل التكاليف، دون الحاجة إلى نشر مخططات هيكلية وتفاصيل بناء البؤر مستقبلا، يكفي أن يوجد عدد من المستوطنين الرعاة، ثم يستولون على أرض ويزرعونها، وسط حماية الجيش للمستوطنين الذين هم أصلاً مسلّحين. هذا الاستيطان يسهل ربط المستوطنات بعضها ببعض، كما جرى في مناطق شرق نابلس في قريتي عقربا وبيت دجن، وأيضاً قرى شمال رام الله حيث سيطر الاحتلال على مساحة خمسة تجمعات بواقع 150 ألف دونم من دون تكاليف تذكر، مستخدماً نهج الاستيطان الرعوي، ولاحقاً تحويل البؤر من الرعي إلى الزراعة، تمهيدا لشرعنتها حتى تصبح في إطار قانوني».

يتابع: «تقضي الاتفاقيات والمواثيق الدولية، مثل ميثاق روما المؤسس لعمل محكمة الجنايات الدولية، بأن الاستيطان غير شرعي، لكن الاحتلال واجه هذه القرارات بشرعنة قانون «تسوية الأراضي» في الضفة الغربية، ما يعني قانونية سلوك المستوطن عبر الاستيطان بمختلف أشكاله، بما فيها الزراعي، والذي يبدو ظاهراً بشكل لافت في مختلف مناطق الضفة، وذلك كله يخالف اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة».

يستولي المستوطنون على الأراضي بحماية جيش الاحتلال (حازم بدر/ فرانس برس)

لبنان: مبادرات فردية لاستقبال النازحين من أهالي الجنوب والضاحية الجنوبية

انقسمت مواقف اللبنانيين في التعامل مع سكان الجنوب ومنطقة الضاحية الجنوبية ممن يبحثون عن مساكن خشية التعرّض لعدوان إسرائيلي واسع. وفي مقابل رفع بعض مالكي العقارات الإيجارات، عرض آخرون استقبالهم

يستعدان للخروج من منزلهما في الضاحية الجنوبية (كريس ماكغرات/ Getty)

بيروت ـ **صفاء عيّاد**

مرّ أكثر من عشرة أشهر على اندلاع الحرب الإسرائيلية على جنوب لبنان. وبعد الاعتداء على الضاحية الجنوبية في بيروت زاد ترجيح سيناريو شن حرب واسعة في لبنان، ما دفع كثيراً من سكان الضاحية الجنوبية في بيروت والجنوب إلى البحث عن مساكن آمنة في مناطق مثل جبل لبنان وجبيل وعكار والبقاع.

وفي وقت رفع بعض مالكي المنازل والمكاتب العقارية إيجارات الشقق إلى أكثر من 1500 دولار شهرياً، وطالبوا بدفع المبالغ ستة أشهر سلفاً، ما عكس بعض مظاهر الاستغلال والجشع، ظهرت مبادرات فردية تضامنية من مناطق وفئات مختلفة.

رغم موقفه السياسي المعارض لـ«حزب الله»، يقول ميشال شمعون من منطقة كفرحباب (قضاء كسروان، محافظة جبل لبنان) لـ«العربي الجديد»: «عرضت ست شاليهات أملكها في منطقة نهر إبراهيم (قضاء جبيل، محافظة جبل لبنان) للنازحين من الجنوب. الموقف اليوم وطني وإنساني، ويجب الترفّع عن الاختلافات السياسية وتخفيف الاحتقان الطائفي على وسائل التواصل الاجتماعي. لا يمكنني أن أرى أطفالاً وكباراً في السن مشردين أو عرضة للخطر من دون تقديم عون إليهم». يضيف: «استقبلنا نازحين سوريين عام 2011 فهل يُعقل ألا نستقبل أهلنا اللبنانيين المعرضين للخطر الإسرائيلي؟».

ومن محافظة جبل لبنان إلى محافظة البقاع امتلأت منصات التواصل الاجتماعي بعشرات الإعلانات عن فتح منازل مع توفير كل مستلزمات السكن، وعرض أشخاص استقبال النازحين في بيوتهم الخاصة، وأحدهم يعقوب علوه في منطقة الهرمل الذي يقول لـ«العربي الجديد»: «لا نتعامل مع النازحين كغرباء فهم ضيوف لدينا ونسعى إلى تأمين مساكن تليق بكرامتهم». وعرض يعقوب وأشقاؤه خمسة منازل يملكونها لاستقبال عائلات نازحة. ولم يكتفوا بعرض منازل غير مسكونة، إذ أعلن يعقوب تحديداً استعداده لمشاركة المنزل الذي يسكن فيه مع زوجته وبناته الثلاث مع أفراد عائلة أخرى. ويشدد علوه على أن منزله غير معروض لاستقبال فئة أو طائفة معينة، بل هو لجميع سكان الجنوب بمختلف أطيافهم، و«هذا دافع أخلاقي وإنساني ومبادرة فردية مني غير نابعة من توجه سياسي أو حزبي معين».

> امتلأت منصات التواصل الاجتماعي بإعلانات فتح المنازل

> موقف وطني وإنساني يتطلب الترفع عن الاختلافات السياسية

ولم تقتصر حملات التضامن على اللبنانيين المقيمين، بل شملت أيضاً مغتربين عرضوا منازلهم الخالية في بيروت لاستقبال نازحين، ومن بينهم المغترب في فرنسا طوني خاطر الذي يقيم في منطقة جل الديب (قضاء المتن، محافظة جبل لبنان)، والذي يقول لـ«العربي الجديد»: «باتت المناطق مقسّمة باسم الأحزاب اللبنانية سواء في الجنوب أو كسروان وجبيل أو الشمال، لكن ما يحصل لأهل الجنوب من مختلف الطوائف لا يمكن أن نسكت عنه ونغمض أعيننا عن معاناتهم. أقدم منزلي في منطقة جل الديب الذي أسكن فيه خلال زيارتي لبنان كل ستة أشهر لأهل الجنوب مجاناً، وأتكفل بدفع فواتير الكهرباء والمياه. ووكلت صديقي في بيروت بالتواصل مع الجنوبيين، وأتت عائلات لرؤية الشقة من أجل السكن فيها».

وبعدما عرض مبادرته على موقع إكس، تعرّض خاطر لكثير من الانتقادات السلبية وصل بعضها إلى الشتم من قبل لبنانيين يرفضون استقبال النازحين. ويقول: «تجاهلت التعليقات السلبية، علماً أنني تلقيت أيضاً رسائل شكرت موقفي الإنساني. يمكن أن أحتاج في أحد الأيام للسكن في الجنوب لسبب معين، وأنا لا أعتقد بأن أهله لن يرحبوا بي، بل يعرضون منازلهم لجميع اللبنانيين. هدفنا اليوم ليس المساهمة بالاقتتال المعنوي على وسائل التواصل الاجتماعي وبين المناطق، بل التضامن الكامل في وجه إسرائيل».

والوضع مماثل في محافظة عكار (شمال لبنان)، فالشابة يارا عبدو لم تتوقع أن يتجاوب أهالي عكار لتأمين بيوت سكنية لأهل الجنوب في ظل الاختلاف السياسي بين المناطق. وهي استطاعت أن تجمع معلومات عن منازل خالية من السكان أو أصحاب المشاريع السكنية الكبيرة من أجل تأمين منازل مجانية لأهل الجنوب والضاحية. وتقول لـ«العربي الجديد»: «لم أستطع أن أبقى متفرجة على مشاهد الأطفال الجرحى والشهداء في الضربة الأخيرة التي استهدفت الضاحية الجنوبية، وحاولت أن أقوم بواجبي الأخلاقي والإنساني. وجرى تأمين أربعين منزلاً في عكار، وسيبدأ أهال في مناطق جنوبية، مثل عيترون وصريفاً ودير قانون النهر، بالتوافد إلى المنطقة من أجل السكن فيها في هذه الفترة الحرجة التي تعيشها مناطق الجنوب والضاحية الجنوبية».

ولم تقف الحملات عند تأمين شقق سكنية، بل عرض أشخاص توفير نقليات مجانية بباصات من الجنوب إلى البقاع، أو إلى أي وجهة يُريدها أهل الجنوب، كما عرض أصحاب متاجر تقديم مستلزمات شرائية مجاناً.

مجموعة نازحين في كسلا (فرانس برس)

تحاول ان تتجنب امراض لسعات البعوض (فرانس برس)

إيواء خلف ستار (فرانس برس)

طبق واحد لاطفال (فرانس برس)

التكيّف مع النزوح
مهمة مستحيلة على السودانيين

يؤكد برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة أنّ الوقت ينفد بالنسبة إلى ملايين السودانيين، ممن يحاولون التكيّف مع أكبر أزمة نزوح في العالم، بعد 16 شهراً من اندلاع الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع. أنتجت أشهر الحرب مشكلات النزوح وتدمير البنى التحتية والمرافق الصحية وانتشار المجاعة وغيرها التي لا حصر لها، وكلها تفتقر إلى حلول بسبب انعدام الأمن وسط الاشتباكات التي تمتد في غالبية ولايات البلاد. ودفع ذلك المنظمة الدولية للهجرة إلى توقع أن تزداد الأوضاع سوءاً في الفترة التالية، في وقت لم يتردد المدير الإقليمي للمنظمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عثمان البلبيسي، في القول إنها «نقطة الانهيار. نقطة كارثية ومأساوية».

وكأن تحديات الأوضاع المزرية المرتبطة بالحرب لم تكفِ السودانيين، إذ أضيف إليها الدمار الذي خلّفته سيول الأمطار الموسمية التي تهطل عادة بين شهري مايو/ أيار وأكتوبر/ تشرين الأول من كل سنة، والفيضانات التي أحدثتها في أنحاء البلاد وصولاً حتى إلى مدينة الكفرة الليبية المحاذية للحدود مع السودان، والتي تضم حالياً آلاف المهجرين السودانيين الهاربين من كوارث الحرب، والذين يواجهون ظروفاً كارثية أيضاً. في مرحلة تكيّف السودانيين مع النزوح انهارت الخيام في مراكز الإيواء المؤقتة، وأغرقت المياه المحاصيل الزراعية التي قد توفر بعض الأغذية، وبالتأكيد أتلفت مواد إغاثة وأدوية على قلتها توفرها بعض المنظمات الدولية العاملة على الأرض. أيضاً خلّفت الفيضانات خسائر في الأرواح وجرحى، ونشرت أمراضاً وأوبئة مثل الكوليرا وسط فقدان الأدوية وانعدام وسائل العلاج.

(العربي الجديد)

ما بعد الفيضان في بلدة دونغولا شمال السودان (فرانس برس)

ارض زراعية غمرتها السيول (فرانس برس)

ماشية نفقت (فرانس برس)